

تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي - قراءة في المؤشرات الاقتصادية

Consequences of the crisis of Corona on the sectors of the world economy - reading in the economic indicators

بن زكورة العونية¹*¹ جامعة مصطفى اسطبولي - معسكر / الجزائر، alouania.benzekoura@univ-mascara.dz

النشر: 2020/09/ 30

القبول: 2020/08/ 28

الاستلام: 2020/07/ 24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، من خلال قراءة لأهم المؤشرات الاقتصادية العالمية وذلك بهدف التعرف على مدى مساهمة هذا الوباء في إحداث أزمة اقتصادية عالمية قد تكون الأصبغ في هذا القرن.

عرف الاقتصاد العالمي تراجعاً في شتى مجالاته نظراً للإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل حكومات الدول والمتمثلة في الحجر الصحي، وما نجم عنها من حدوث شلل في قطاعات اقتصادية مختلفة كالنقل، الأسواق المالية، المؤسسات الاقتصادية، البطالة، السياحة وغيرها من المؤشرات.

الكلمات الافتتاحية: الاقتصاد العالمي، المؤشرات الاقتصادية، جائحة كورونا، الإجراءات الاحترازية، القطاعات الاقتصادية.

رموز JEL: F02، F20، F52، H10، H11.

Abstract:

This study aims to highlight on the corona epidemic ramifications on the international economy, from reading the most important international economic indicators and that to identify the extent of the epidemic's contribution to causing a global economic crisis that may be the most difficult in this century.

The international economic has experienced a decline in its various fields due to precautionary measures taken by the governments of the countries represented in quarantine, the resulting paralysis in various economic sectors such as transportations, financial markets, economic institutions, unemployment, tourism and other indicators.

Keywords: international economy, economic indicators, corona epidemic, precautionary measures, economic sectors.

JEL Clafissication: F02, F20, F52, H10, H11.

1. مقدمة:

بالرغم من ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي نظرا للتباطؤ الحاد الذي شهده ثلاث أرباع الأخيرة من عام 2018 والمتمثلة في اختلال الحساب الجاري العالمي بمقدار 3,25% من إجمالي الناتج المحلي العالمي وهو ما يمثل ما بين 40% - 50% اختلال مفرط في الاقتصاديات المتقدمة ، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي العالمي ومع ومحاولة تدارك الوضع في 2019 (الدولي، 2019، ص 6)، إلا أن الوضع الاقتصادي ازداد سوءا مع بداية 2020 بظهور وباء كورونا.

فقد دفعت جائحة كورونا الاقتصاد العالمي إلى أسوأ أزمة منذ عام 2008، حيث تم وصفها بالصدمة الاقتصادية بالنظر إلى تداعياتها على مؤشرات الاقتصاد العالمي والمتمثلة في تباطؤ استهلاك السلع الأساسية، تقلص الطلب النفطي، ركود حوكة النقل بكل أنواعها (الجوي، البحري والبري)، تراجع الإنفاق في القطاع السياحي، تراجع الأسواق المالية والبورصات العالمية و غيرها من المؤشرات الاقتصادية.

تمثلت تداعيات الاقتصاد العالمي نتيجة فيروس كورونا في تراجع الناتج المحلي العالمي 1,3% أي ما يعادل 1,1 ترليون دولار وهو ما يعكس المستوى الكبير في تعطل وعرقلة الأنشطة الاقتصادية وتأثيراتها على المؤشرات الكلية والجزئية. (يوسف، 2020). فقد تسبب تفشي فيروس كورونا في تراجع النمو الاقتصادي العالمي نتيجة الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول والمتمثلة في الحجر الصحي وذلك لمنع تفشي الظاهرة.

1.1 إشكالية البحث: من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية

ما هي تداعيات الاقتصادية العالمية لجائحة كورونا؟ وهل يمكن أن تخلق أزمة اقتصادية عالمية جديدة؟

2.1 تقسيمات الدراسة: لإتمام الدراسة سنحاول التطرق للنقاط التالية:

أولا: جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية.

ثانيا: تأثير الجائحة على الأداء الاقتصادي العالمي

3.1 أهمية وأهداف الدراسة:

تستنبط الدراسة أهميتها من خلال تحليل وضع مؤشرات الاقتصاد العالمي بعد انتشار وباء كورونا و تأثيره

على مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية وذلك بهدف:

- تحليل مؤشرات الاقتصاد العالمي بعد اتخاذ تدابير وإجراءات الحجر الصحي من قبل مختلف الدول.

- الإشارة إلى أهم إجراءات الحجر الصحي

- محاولة تقييم الوضع من خلال آراء الخبراء الاقتصاديين.

- التعرف على تداعيات إجراءات الوقاية على مؤشر الاقتصاد العالمي.

- محاولة النظر في إذا ما كانت تداعيات الجائحة ستخلق أزمة اقتصادية عالمية جديدة.

4.1 منهجية الدراسة: لإمام بمختلف عناصر الدراسة ، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أدبيات الدراسة ، كما سيتم الاستعانة بمختلف آراء الخبراء الاقتصاديين لتحليل الوضع، زيادة على تقارير مختلف المؤشرات الاقتصادية.

2. جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية.

1.2 ماهية جائحة كورونا:

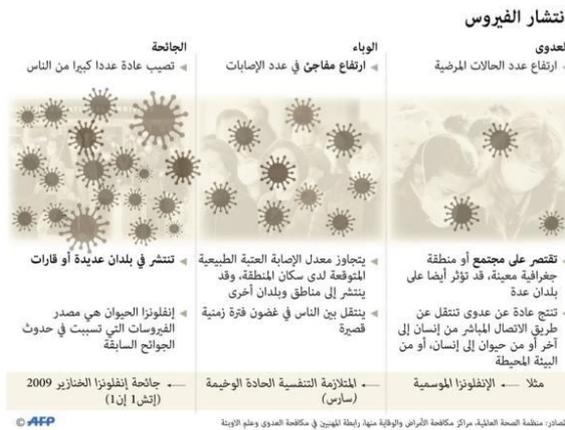
أعلنت منظمة الصحة العالمية أن وباء كورونا كوفيد 19 وصل إلى مرحلة الجائحة، كونه ظهر في الصين في شهر ديسمبر 2019 ووصل انتشاره إلى العديد من دول العالم إن لم نقل إلى كل دول العالم. فتعرف الجائحة على أنها الانتشار العالمي لمرض جديد يشمل العديد من الدول، كما أن الجائحة تعني أيضا أن المرض يتحدى السيطرة وهذا يفسر انتشاره دوليا وعدم انحصاره في دولة واحدة. (الرب، 2020)، كما تعرف على أنها المرض الذي له تداعيات اقتصادية، سياسية واجتماعية على نطاق عالمي. يمكن تصنيف انتشار أي وباء من خلال ثلاثة مراحل هي:

- تفشي الوباء: يعبر عن الزيادة القليلة لعدد الإصابات بشكل غير عادي

- الوباء: تفشي الفيروس في منطقة جغرافية أكبر قد تكون في دولة واحدة، كما قد تمس مجموعة من الدول

- الجائحة: انتشار المرض إلى عدد كبير من الدول

الشكل رقم 1: مراحل انتشار الجائحة

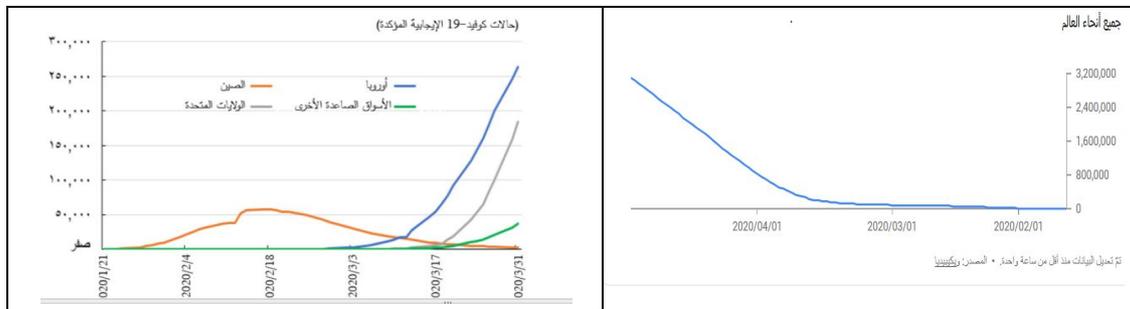


المصدر: (الرب، 2020)

تم تحديد فيروس كورونا المستجد، أو ما يعرف بـ كوفيد 19، للمرة الأولى في يناير 2020 بعد أن تسبب بوقوع مرضى في مدينة ووهان الصينية، منذ تلك اللحظة، تفشى بسرعة في أرجاء العالم، مسببا حالة من الهلع وعدم اليقين. بعد مرور ما يقارب ثلاثة أشهر على ظهور هذا الفيروس وحتى نكون أكثر دقة لغاية 3 أبريل 2020، انتشر الفيروس إلى 207 دولة متسببا في إصابة أكثر من مليون شخص (1.039.269 شخص) في حين كان عدد الموتى 55238 شخص، بينما تماثل للشفاء حوالي 220261 مصاب. (الحي، 2020)

ومع مرور الوقت عرف فيروس كورونا انتشارا واسعا على المستوى العالمي، سواء من حيث ارتفاع عدد الإصابات أو من حيث عدد الوفيات، وفي هذا الوقت يبقى صراع الدول في بحثها عن لقاح لهذا الوباء مع بدأها في تقديم دواء الملاريا كحل للعلاج.

الشكل 2: حالات الإصابة بوباء كورونا عالميا



المصدر: (قولق، 2020)، (ساندري، 2020)

2.2 إجراءات وتدابير حكومات الدول للحد من الجائحة:

بناء على انتشار فيروس كورونا كوفيد 19، اتخذت جميع الدول سواء كانت متقدمة أو غير ذلك مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحد منه، كانت بدايتها بمحاولة حصر الوباء في المنطقة التي ظهر فيها بعزلها، ليتطور الأمر بعد ذلك إلى اعتماد الدول سياسة الحجر الكلي بقطع جميع وسائل النقل. عموما، فقد تمثلت التدابير المتفق عليها من قبل جميع الدول .

ظهر تأثير انتشار وتفشي الوباء بشكل كبير في تراجع نشاط مختلف القطاعات الاقتصادية كالصناعات التحويلية، قطاع الخدمات، انهيار سلاسل الإنتاج، انهيار أسعار البترول والعملات، تراجع أداء التجارة العالمية، توقف حركة النقل بكل أنواعها وما نجم عن ذلك من تقلص في السياسة التشغيلية وحتى فقدان العديد لمناصب شغلهم. من جانب آخر تأثرت التظاهرات الثقافية والعلمية، السياسية والرياضية بانتشار الفيروس وعليه تمثلت مجمل التدابير والإجراءات في: (المتحدة، 2020)

- التباعد الاجتماعي وفرض حجر إما جزئي أو كلي حسب الوضعية الصحية لكل بلد.

- تعطل حركة النقل بكل أنواعها
 - توزيع المسؤولية بين الشعب والسلطة للحد من الأزمة.
 - حظر التجوال بإصدار مراسيم تنفيذية وحتى قوانين.
 - منع تصدير الأدوية كالكمامات، الكحول الطبي، الأقنعة وغيرها، بهدف توفير الاحتياجات الداخلية للدولة.
 - سعي الحكومات لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية لمواطنيها
 - حظر التجمعات والمسيرات.
 - غلق المتاحف والحدائق العامة.
 - تعطيل التدريس لكل المستويات والتوجه نحو التعلم عن بعد.
- في الجانب السياسي، فقد تم إلغاء انعقاد قمة العشرين (20) وتم الاكتفاء بإجرائها عن بعد بالبث المباشر، زيادة إلى عقد عدة اجتماعات للعديد من مجالس الحكومة بالاعتماد على تقنية البث المباشر عبر النت. في جانب آخر ألغيت قمة المناخ المقررة بغلاسكو لهذا العام إلى العام المقبل أي في 2021، أما التظاهرات الرياضية (الألعاب الأولمبية بطوكيو، ألعاب البحر الأبيض المتوسط، بطولات التنس وغيرها) فقد تم تأجيلها للعام المقبل.

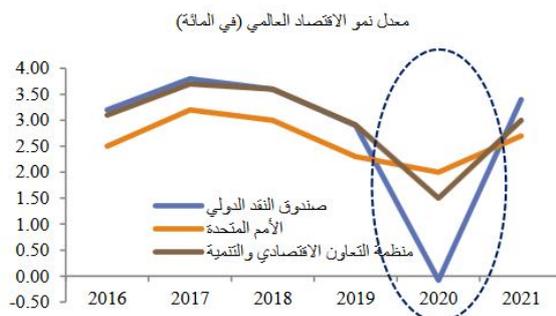
نفس الأمر بالنسبة للتظاهرات الثقافية والعلمية (مؤتمرات دولية، ملتقيات علمية، أيام دراسية، تریصات علمية...)، فقد تم تأجيلها هي الأخرى إلى غاية القضاء على هذا الفيروس.

3. تأثير الجائحة على الأداء الاقتصادي العالمي

1.3 تداعيات جائحة كورونا على الوضع العالمي

تأثرت جميع مناطق العالم بجائحة كورونا أو ما يعرف بفيروس كوفيد 19، حيث أشار الخبراء إلى أن تداعيات هذا الفيروس ستعكس على المسائل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية. ففي ما كان العالم ينتظر تحسن أداء الاقتصاد العالمي مع حلول 2020، جاء الوباء ليقرب جميع التوقعات رأساً على عقب. حيث من المتوقع انخفاض معدل نمو الأداء الاقتصادي العالمي إلى نحو 2% خلال هذا العام 2020 (العربي، 2020)، في حين تتوقع مؤسسات أخرى حدوث ركود عالمي كون أن حدة الأزمة ستفوق آثار أزمة 1929.

الشكل 3: توقعات أداء الاقتصاد العالمي إثر انتشار وباء كورونا 2020



المصدر: (العربي، 2020، صفحة 13)

1.1.3 انهيار أسعار النفط:

تأثر سوق النفط وبشكل حاد إثر تفشي وباء كورونا، حيث علق الخبراء أن سوق النفط لم يشهد مثل هذا التأثير منذ حوالي 17 عام، وكان ذلك نتيجة فرض القيود على حركة الطيران بشكل شبه كلي بين دول العالم، زيادة على الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي الفيروس في معظم الدول، دون أن ننسى حرب الأسعار المشتعلة بين السعودية وروسيا. (الغول، 2020).

فقد سجلت أسعار خام غرب التكساس الوسيط انخفاضا بنسبة 5,3% ليسجل 20 دولار للبرميل، فيما سجل خام برنت بحر الشمال انخفاضا بنسبة 6,5% ليصل إلى 23 دولار للبرميل، كما ساهمت حرب الأسعار بين السعودية وروسيا في زيادة المعروض من النفط في الأسواق العالمية من جهة و تراجع الطلب العالمي بحوالي 20 مليون برميل يوميا من جهة أخرى. (BBC، 2020) (الحر، 2020).

أما عن تعليقات منظمة الأوبك، فقد أشارت إلى انخفاض رهيب في سلة خاماتها الذي وصل إلى 16,87 دولار للبرميل مع بداية أبريل 2020 ليسجل أدنى مستوى منذ استحداث السلة في 16 جوان 2005، حيث تضم سلة الخامات، المزيج الصحراوي الجزائري، جيراسول الأنغولي، دجينو الكونغولي، زافيرو الغيني، رابي الخفيف الجابوني والخام الإيراني الثقيل. (الجزيرة، 2020)

الشكل رقم 4: انهيار أسواق النفط / عقود الفروقات السعيرية للنفط الخام في 1 أبريل 2020



2.1.3 تداعيات الجائحة على قطاع النقل

من أبرز تداعيات تفشي كوفيد 19 في جميع أرجاء العالم هو تعطل حركة النقل بكل أنواعه (البري، البحري والجوي)، الأمر الذي أثر سلباً على حركة تنقل الأفراد والبضائع على حد سواء ، كما كان له تأثير سلبي فادح على عائدات شركات النقل بكل أنواعها. ففي ظل تفاقم الضغوط التي يتعرض لها قطاع النقل الجوي، نتيجة تزايد عزلة دول العالم، دعا الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا IATA" حكومات العالم إلى الاستعداد للتعامل مع التداعيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس "كوفيد19"، والاستجابة بشكل سريع لمعالجة الأداء المالي المترجع لشركات الطيران، وإتباع توصيات منظمة الصحة العالمية (أولير، 2020). فقد أشارت منظمة النقل الجوي الدولية، إلى أن وباء كورونا خفض من إيرادات شركات النقل ما بين 63 مليار دولار و113 مليار دولار اعتماداً على مدى انتشاره وعمقه، وفي مقارنة أجرتها الشركة ذاتها حول خسائر صناعة الطيران الأمريكية سنة 2001 نتيجة الهجمات الإرهابية وما أحدثته جائحة كورونا، أكدت أن إيراداتها انخفضت بنحو 20 مليار دولار خلال هذه الفترة.

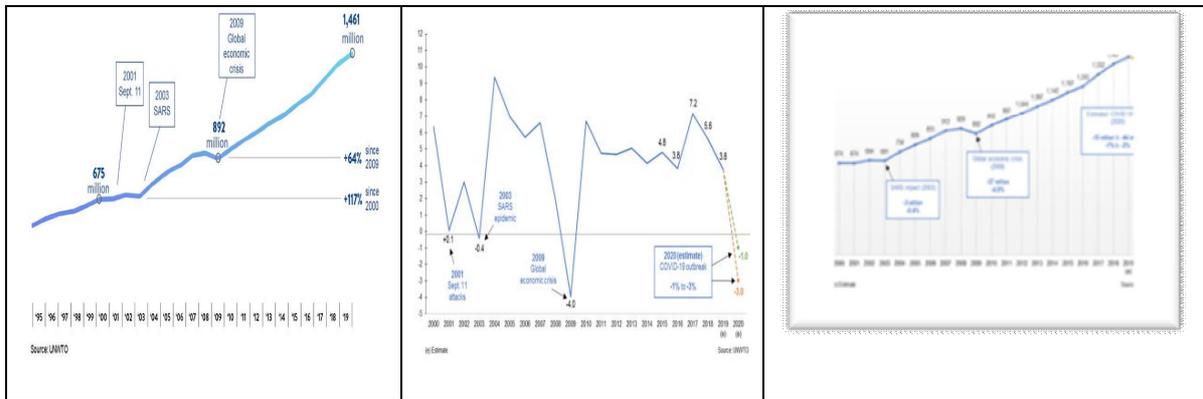
في قراءة بسيطة لتداعيات كورونا على حركة الرحلات الدولية، تجدر بنا الإشارة إلى أنه وفي عام 2019، بلغ إجمالي عدد الرحلات الجوية بين الولايات المتحدة ودول شنغن 200 ألف رحلة، بمعدل 550 رحلة في اليوم، و إجمالي عدد المسافرين نحو 46 مليون، بمعدل 125 ألف مسافر في اليوم. على الرغم من مراعاة الولايات المتحدة في إجراءاتها الأخيرة ضرورة الحفاظ على حركة التجارة عبر المحيط الأطلسي، إلا أن العواقب الاقتصادية كانت كبيرة. كما بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين ودول منطقة شنغن في نفس السنة (2019)، ما يقارب 20.6 مليار، أين ضمت قائمة الأسواق الأكثر تضرراً كلا من السوق الأمريكية -الألمانية (4 مليار دولار أمريكي)، والسوق الأمريكية-الفرنسية (3.5 مليار دولار)، والسوق الأمريكية- الإيطالية (2.9 مليار دولار). (أولير، 2020)

3.1.3 تداعيات الجائحة على قطاع الفنادق والسياحة:

لم يسلم قطاع الفنادق والسياحة من تداعيات كورونا، فمع سياسة الحجر المتبعة من جميع الدول، توقفت حركة السياح في العالم. الأمر الذي جعل قطاع السياحة يتكبد ما مقداره 2,1 ترليون دولار (شيبب، 2020) وهذا إلى غاية إعداد الورقة البحثية (مارس 2020). أما فيما يتعلق بالفندقة، فقد كانت تداعيات الوباء فادحة، أين فقد حوالي مليون شخص وظائفهم بسبب انتشار الفيروس وتعطل السفر والطيران. أشارت غلوريا جيفارا الرئيس التنفيذي لمجلس السياحة والسفر العالمي، أن قطاع السياحة فقد 75 مليون وظيفة عالمياً بسبب فيروس كورونا،

أما فيما يخص الخسائر الأوروبية في القطاع فستبلغ نحو 552 مليار دولار مع فقدان نحو 10 ملايين وظيفة، فيما ستصل إلى 49 مليون وظيفة في منطقة آسيا و الباسيفيك التي تعد الأكثر تضررا في العالم بخسائر قد تصل إلى 880 مليار دولار، بينما ستخسر أمريكا الشمالية 570 مليار دولار و 7 ملايين وظيفة. (أولير، 2020) تقدر منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الدوليين قد ينخفض في عام 2020 على المستوى العالمي بنسبة تتراوح بين 1% و 3%، بدلا من نمو يتراوح بين 3% و 4% (للسياحة، 2020)، كما كان متوقعا في أوائل يناير، والانتشار الجغرافي لفيروس كورونا وتأثيره الاقتصادي المحتمل،

الشكل رقم 5: تأثير جائحة كورونا على حركة السياحة الدولية في الفترة 2020 مقارنة مع الفترة 1995-2019



المصدر: (للسياحة، 2020)

شهدت السياحة الدولية نموا مستمرا على الرغم من بعض الصدمات العابرة، مما يدل على قوة قطاع السياحة ومرونته وعلى أنه يعود بالفائدة على كل أقاليم العالم. ولم تعرف السياحة الدولية التراجع إلا في عام 2003 بفعل المتلازمة النفسية الحادة الوخيمة (سارز)، وأثناء حرب العراق، وعام 2009 في خضم الأزمة الاقتصادية والمالية، علما أنها سرعان ما عادت إلى الانتعاش القوي في السنوات التالية. أما اليوم فقطاع السياحة يشهد تراجع كبير نظرا لتداعيات كورونا، أين تقدر منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الدوليين قد ينخفض عام 2020 في العالم أجمع بنسبة تتراوح بين 1% و 3%.

4.1.3 تداعيات الجائحة على القطاعات الاستهلاكية والاقتصادية:

أدى انتشار فيروس كورونا في جميع دول العالم إلى الإضرار بالاقتصاد العالمي، وإحداث خلل إن لم نقل شلل في مختلف أسواق الطاقة والعملات والسلع والمواد الاستهلاكية والإنتاجية والطيران وغيره، مما دفع بهذه الدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الأنشطة العامة في القطاعين الحكومي والخاص في محاولة منها للسيطرة على الوضع الصحي الذي بدأ يتفاقم يوما بعد يوم فمجرد الإعلان عن توقف حركة الطيران والنقل، توقفت مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية مما أثر سلبا على الحركة التجارية الاقتصادية لكل دول العالم،

الأمر الذي دفع بالكثير من المنظمات والهيئات الدولية لدفع حزمة من الأموال لتحفيز الاقتصاديات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا. حيث قام صندوق النقد الدولي بضخ 50 مليار دولار كحزمة مالية لمواجهة الأزمة، وقامت الولايات المتحدة بدفع 500 مليار دولار و قامت الصين بضخ أكثر من 173 مليار دولار لمؤسساتها لمواجهة الأزمة. (بهزاد، 2020)

بلغت الأضرار الناجمة عن انتشار الوباء أكثر من 15 مليار دولار في الاتحاد الأوروبي ، و 5 مليارات دولار بالولايات المتحدة الأمريكية ، و 5 مليارات دولار في اليابان ، وهبوط الاستثمارات الخارجية في أوروبا ل 400 مليار دولار ، وأكثر من 300 مليار دولار خسائر الاقتصاد العالمي ، وبلغت خسائر شركات الطيران العالمية 113 مليار دولار (بهزاد، 2020). بهدف شرح تداعيات الوباء وتحليل حجم الكارثة، يمكن التركيز فقط على الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فسندج أنهم يمثلون 60% من العرض والطلب العالميين (الناتج المحلي الإجمالي)، و 65% من التصنيع العالمي، و 41% من الصادرات الصناعية العالمية (السيد، 2020). أي أن تعثر اقتصاديات هذه الدول سيؤدي لا محالة إلى تعثر باقي الاقتصاديات من خلال ظهور أزمة التوريد، كون أن هذه الدول جزء من سلاسل القيمة العالمية ، لا سيما الصين وكوريا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة. يرتبط تضرر قطاع التصنيع العالمي بالنقاط التالية:

➤ تعطل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا) وينتشر بسرعة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة وألمانيا.

➤ ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثراً صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة، ومن ثم من بعضها بعضاً.

➤ ستكون هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تسيطر على المستهلكين والمستثمرين.

من جانب آخر، يبرز التحسن المحدود الذي سجله النشاط الاقتصادي الصيني في البيانات اليومية المستمدة من الأقمار الصناعية عن تركيز ثاني أكسيد النيتروجين في الغلاف الجوي المحلي (كمقياس غير مباشر لنشاط الصناعة والنقل وأيضا كثافة التلوث نتيجة لاستهلاك الوقود الأحفوري). فبعد هبوط التركيز بشدة من يناير إلى فبراير أثناء المرحلة الحادة من الجائحة، زاد التركيز مع تراجع عدد الإصابات الجديدة، مما سمح للصين بإجراء بعض التخفيف التدريجي نتيجة إجراءات صارمة لاحتواء الوباء. (ساندري، 2020)

الشكل 6: تخفيف إجراءات احتواء وباء كورونا



المصدر: (ساندري، 2020)

5.1.3 تداعيات الجائحة على سوق العمل:

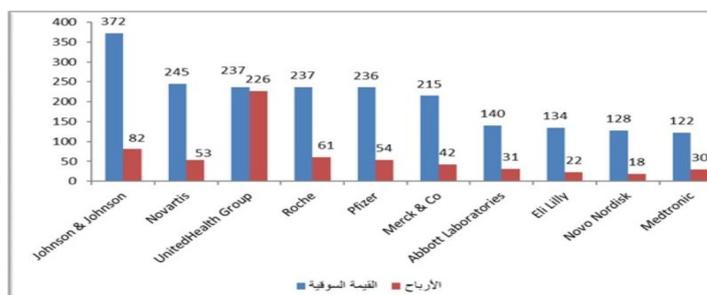
في ظل سعي حكومات الدول للتصدي لتداعيات انتشار الوباء، قامت بإلغاء 6.7% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، ومن المتوقع حدوث تخفيضات كبيرة في الدول العربية (8.1%)، أو قرابة 5 ملايين عامل بدوام كامل)، وأوروبا (7.8%)، أو 12 مليون عامل بدوام كامل) وآسيا والمحيط الهادئ (7.2%)، أو 125 مليون عامل بدوام كامل). (الدولية، 2020). كما يتوقع حدوث خسائر فادحة بين مختلف فئات الدخل، وبشكل خاص في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط (7.0%)، 100 مليون عامل بدوام كامل)، أين تعتبر هذه الأرقام أعلى بكثير من آثار الأزمة المالية لعام 2008 - 2009. وأكدت منظمة العمل الدولية في تقريرها أن القطاعات الأكثر عرضة للخطر هي خدمات الإقامة والإطعام، والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة، وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية، حيث يتأثر اليوم أكثر من أربعة أخماس (81%) من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل. ستتوقف الزيادة النهائية في البطالة العالمية لعام 2020 بدرجة كبيرة على التطورات المستقبلية والسياسات المتبعة، وهناك خطر كبير أن يكون الرقم مع نهاية العام أعلى بكثير من التوقعات الأولية لمنظمة العمل الدولية والبالغة 25 مليوناً. (الدولية، 2020)

6.1.3 تداعيات الجائحة على الصناعة الصيدلانية:

أدى انتشار فيروس كورونا في العالم إلى زيادة الطلب على المواد الصيدلانية لمواجهة، ويتعلق الأمر بزيادة الطلب على الكمامات، القفازات الطبية، أجهزة التنفس، المعقمات وغيرها من المواد الضرورية لمواجهة انتشار الفيروس. حيث أصبحت المختبرات وشركات صناعة الأدوية في سباق مع الزمن لتوفير الاحتياجات اللازمة من المواد الطبية لمواجهة هذا الفيروس، وقد أشارت بيانات منشورة عن مؤسستي بلومبرج و(PWC) إلى أن قطاع الصناعة الصيدلانية، قد احتل المرتبة الثالثة من حيث القيمة السوقية وذلك من خلال تحقيقه لنسبة

نمو 15% للفترة 2017-2018 (سالم، 2020)، كما قد شهد عام 2019 عودة قوية لأربع شركات أمريكية في مجال الصناعة الصيدلانية وهي شركة (Eli Lilly)، تليها شركة ميرك (Merck & Co)، ثم شركة (Abbott Laboratories)، وأخيرا شركة (Thermo Fisher Scientific) بإجمالي قيمة سوقية بلغت (134)، (215) (140) و(109) مليارات دولار على الترتيب، وبنسب زيادة بلغت 59%، 46%، 34%، 32%.

الشكل 7: أكبر عشر شركات صيدلانية من حيث القيمة السوقية وقيمة الأرباح لعام 2019



المصدر: (سالم، 2020)

تعتمد الصناعة الصيدلانية في مواجهتها لانتشار فيروس كورونا على ثلاثة محاور أساسية: استكشاف طرق استخدام التقنيات التي توفر القدرة على زيادة الإنتاج بسرعة بمجرد تحديد اللقاح المحتمل، أو آليات الاختبار لزيادة وثيرة عملية تشخيص الفيروس الجديد بوسائل أكثر كفاءة وسرعة، أو تطوير الأدوية واللقاحات التي تم اختبارها من قبل على مسببات الأمراض الفيروسية (كإيبولا، وفيروس نقص المناعة البشرية)، وأخيرا محاولة تطوير لقاحات جديدة قادرة على الشفاء التام من الفيروس أو التخفيف من أعراضه، و قد يستغرق وقتا.

الجدول 1: أهم مبادرات شركات الصناعة الصيدلانية في مكافحة كورونا

اسم الشركة	نوع المبادرة
مودرنا (Moderna)	الإعلان عن بدء شحن دفعات من اللقاح الذي طوره الشركة لعلاج فيروس (COVID-19) في أواخر فبراير، لاستخدامه في المرحلة الأولى من التجارب البشرية وذلك في المعاهد الوطنية للصحة. على أن تبدأ التجارب السريرية في أواخر أبريل.
جليعاد للعلوم Gilead Sciences	أعلنت عن استخدام عقار (Remdesivir)، تم تطويره في الأصل لعلاج الإيبولا، كما تم استخدامه ضد متلازمة الشرق الأوسط التنفسية. وقد وافقت منظمة الصحة العالمية عليه باعتباره في مقدمة الأدوية المتاحة حاليا، والتي أثبتت بعض الفاعلية في تحسين النتائج السريرية لمرضى الكورونا. وقد تم اختبار (Remdesivir) في التجارب السريرية للمرحلة الثالثة في مقاطعة ووهان الصينية، وذلك على 761 مريضا. استخدمته الإدارة الأمريكية في 19 مارس رغم عدم انتهاء نتائج التجارب السريرية
نوفافاكس (Novavax)	عملت على تطوير لقاح لعلاج فيروس كورونا، و من المتوقع أن تبدأ الاختبارات البشرية في أواخر الربيع، حيث تعمل الشركة على إعادة استخدام اللقاحات السابقة الخاصة بوباء سارس بالاعتماد على

تقنية الجزيئات النانوية لتعزيز الاستجابات المناعية.	
بدأت التجارب السريرية البشرية للقاح الذي طورته في أبريل، وذلك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ثم الصين وكوريا الجنوبية. وقد استقادت الشركة في ذلك من امتلاكها للقاح في المرحلة الثانية من التجارب السريرية لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)	إنوفيو (Inovio)
عملت على إنتاج دواء يحمل اسم Kaletra المعروف أيضا باسم Aluvia ويحتوي على مكونات مضادة للفيروسات، وقد استخدمته السلطات الصينية لمعالجة الالتهاب الرئوي المرتبط بالكورونا	(AbbVie)
لبرنامج شراكات بحثية جديدة لمواجهة فيروس كورونا، مثل Therapeutics Accelerator ، و التنسيق مع العديد من المؤسسات المتخصصة في البحوث الدوائية، ومن ضمنها تلك التي تنظمها مبادرة الأدوية المبتكرة. (Innovative Medicines Initiative (IMI))	نوفارتس Novartis
أعلنت أنها استكملت تقييما أوليا لبعض المركبات المضادة للفيروسات التي كانت قيد التطوير في أوقات سابقة، والتي حالت دون تكاثر الفيروسات التاجية المشابهة لحالة الكورونا.	فايزر Pfizer
دعمت هذه الشركة، الصين بتقديم مجموعة من التبرعات المالية لمؤسسة الصليب الأحمر الصينية و المستلزمات الطبية التي بلغ إجمالي تكلفتها أكثر من مليون دولار أمريكي. كما قامت بتعبئة جهودها البحثية لاكتشاف الأجسام المضادة الجديدة لفيروس الكورونا.	شركة أسترازينيكا AstraZeneca
أبرمتا اتفاقية للتعاون في تطوير منتجات الأجسام المضادة للعلاج والوقاية من (COVID-19) أين سيتم استخدام منصة AbCellera للاستجابة السريعة للوباء، والتي تم تطويرها في إطار برنامج وكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية الأمريكية "داربا" (DARPA) للوقاية من الفيروس المستجد .	شركتا أبسيليرا و إيلي AbCellera وإيلي Eli Lilly
تعمل هذه الشركة بالتعاون مع معهد Rega للأبحاث الطبية بجامعة لوفان (بلجيكا) على تحديد المركبات الحالية أو الجديدة ذات النشاط المضاد للفيروسات والتي تساهم في المعالجة الفورية للفيروس	Johnson & Johnson
تبرعت بما يقرب من مليوني دولار من أحد أدويتها (Actemra) للصين لمساعدة البلاد في إدارة تفشي كورونا ويعد الدواء أحد العلاجات الموجودة في أوروبا منذ 2010 لعلاج عدة التهاب المفاصل.	روش Roche
أعلنت أنها تشرع في تطوير دواء جديد لفيروس الكورونا من خلال استخدام بلازما الدم للمرضى الذين تم شفاؤهم، وهو الأمر الذي سار على غرارها فيه كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.	شركة تاكيدا (Takeda)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (سالم، 2020)

7.1.3 الجانب الايجابي لجائحة كورونا

بالرغم من الآثار السلبية لجائحة كورونا على أغلبية القطاعات الاقتصادية، إلا أن هناك بعض القطاعات التي استقادت من هذا الوضع ونذكر هنا قطاع الاتصالات (تزايد الطلب على الانترنت)، شركات التكنولوجيا،

التجارة الإلكترونية وقطاع الصيدلة وغيرها من القطاعات التي لا تعتمد على التواصل المباشر للأفراد. تزايد الطلب على: (CNN بالعربية، 2020)

- **تزايد الطلب على الإنترنت والتجارة الإلكترونية:** منذ بدء أزمة كورونا، لجأ أغلبية الأفراد إلى استخدام شبكة الإنترنت سواء بقصد اتمام المهام المتعلقة بالعمل، للترفيه و لغايات شخصية أيضا. فإلى جانب اللجوء إلى الإنترنت لمواصلة العمل فقد تم الاعتماد عليها من أجل الحصول على الترفيه في ظل الحجر الصحي المفروض على الأفراد (تحميل الألعاب، الأفلام وغيرها)، كما تم الاستعانة بهذه الأخيرة من أجل شراء السلع الغذائية والبضائع الاستهلاكية عن بعد، وذلك لتجنب الاختلاط مع الآخرين والحد من نشر الفيروس. وإذا ما قارنا شهري نوفمبر من العام 2019 وفبراير من العام 2020، نجد بأن عدد الوظائف التي أعلن عنها في قطاع الإنترنت/التجارة الإلكترونية ارتفعت بنسبة 18.1%.

- **قطاع البرمجيات:** ففي ظل تفشي وباء كورونا، تزايد اللجوء نحو عالم التقنيات والبرمجيات المختلفة للتواصل وأداء مهام العمل اليومية، فقد زاد الطلب على الخبراء في مجال تطوير وهندسة البرمجيات، حيث شهد الموقع زيادة 13% في عدد الوظائف المعلنة في قطاع تطوير البرمجيات وذلك بمقارنة نوفمبر 2019 وفبراير 2020.

- **قطاع الخدمات اللوجستية (التوزيع):** نظرا لإتباع إجراءات الحجر الصحي ، فقد شهد قطاع الخدمات اللوجستية نموا في عدد الوظائف المعلنة فيه بنسبة 60%، نظر لتزايد الحاجة لخدمات النقل والتوزيع

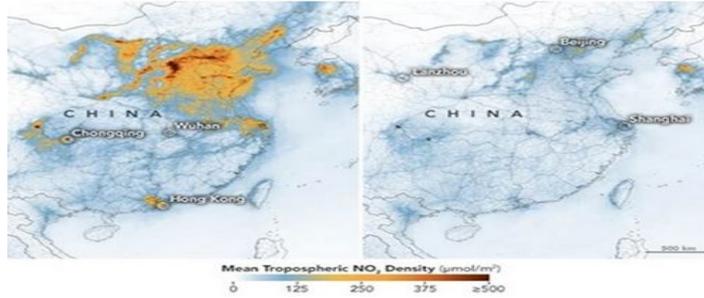
- **البيئة:** بالرغم من التداعيات السلبية للفيروس على الحياة البشرية والاقتصادية العالمية إلا أن هذا الأخير جعل البيئة تنتفس الصعداء، فنظرا لإجراءات الوقاية المتبعة في معظم دول العالم للتحكم في انتشار الوباء والتي كان أهمها الحجر الصحي المنزلي، توقف العجلة الصناعية وحركة النقل، مما أثر على البيئة بشكل واضح.

- تقليل الاحتباس الحراري (نقص تركيز غازات الدفيئة).
- تقليل التلوث في المياه والهواء والتربة الزراعية.
- تقليل التلوث في البحار والمحيطات واستعادة نشاطها.
- الشعب المرجانية ظهر بلونها الأخضر والطبيعي.
- شواهد لالتئام ثقب الأوزون فوق القطب الشمالي.

فقد أكدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن انبعاث الكربون سيتراجع بـ 6% نتيجة إجراءات الوقاية من تفشي كورونا (CNN بالعربية، 2020)، ففي الصين مثلا، انخفض الطلب على الكهرباء والإنتاج الصناعي إلى أدنى مستوياته كما انخفض استهلاك الفحم في محطات الطاقة بنسبة 36%، وانخفضت معدلات تشغيل

منتجات الصلب الرئيسية بأكثر من 15%، انخفض إنتاج الفحم بنسبة 29%، انخفض استخدام فحم الكوك بنسبة 23%، كما انخفضت مستويات غاز ثاني أكسيد النيتروجين بحوالي 30%، كما ساهمت تدابير احتواء فيروس كورونا في انخفاض في الإنتاج من 15% إلى 40% في القطاعات الصناعية الرئيسية. مما أدى إلى القضاء على ربع أو أكثر من انبعاث ثاني أكسيد الكربون. (المجيد، 2020).

الشكل 8: انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الصين قبل وبعد جائحة كورونا



(المجيد، 2020)

أظهرت صور رصدها وكالات الفضاء الأوروبية ووكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" عبر الأقمار الاصطناعية، انخفاض نسبة التلوث 70% عن معدلها السابق قبل ظهور الوباء، أي تعافي طبقة الأوزون.

2.3 الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا:

ساهمت التحديات التي فجرتها جائحة كورونا على الصعيد العالمي باسترجاع دور الدولة وإعادة الاعتبار لها، في ظل تراجع القطاع الخاص وشركات الأعمال في التصدي لهذه الأزمة زيادة إلى تقاعس وتراجع الهيئات الدولية والإقليمية في أداء الأدوار المتوقعة منها في التصدي للجائحة. أين اعتمدت جميع دول العالم على مبدأ التعامل الفردي مع الفيروس بغلق الحدود المشتركة بين الدول وإيقاف حركة الطيران، الأمر الذي قد يؤدي إلى هيكلة دور الدولة في ما بعد كورونا.

1.2.3 الدور الجديد للدولة:

أدت جائحة كورونا إلى بروز عدة تغيرات على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي للدولة من خلال هيكلة دور الدولة و قدرتها على التصدي لتداعيات انتشار الفيروس، حيث أصبحت هذه الأخيرة مطالبة بتحقيق الأمن الغذائي، واتخاذ التدابير والإجراءات الصحية اللازمة لمواجهة المرض، المحافظة على الأمن الاقتصادي، توفير متطلبات شعوبها من علاج و دواء، وحتى وسائل الترفيه لضمان تطبيق سياسة الحجر الصحي بهدف التحكم في انتشار الفيروس. حيث تم التخلي عن شعار انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية

لصالح القطاع الخاص وشركات الأعمال والتكتلات الاقتصادية برز دورها من جديد من خلال: (حسن، 2020، صفحة 4) (صالح، 2020، صفحة 5)

- تكريس السياسة الأحادية: ساهم انتشار الفيروس في توجه دول العامل إلى سياسة التعامل الفردي مع الفيروس والبحث عن سبل معالجته والحد من انتشاره. مما أدى إلى تراجع العديد من التكتلات الإقليمية وضعفها في مجابهة الفيروس و هو ما أدى إلى ظهور الانقسامات في ظلها ونذكر هنا الاتحاد الأوروبي وضعفه في وضع إستراتيجية فعالة للحد من انتشار الفيروس، الأمر الذي أدى إلى بروز فكرة هيكله دور الدولة لحل الأزمة.
 - التوسع الاقتصادي لدور الدولة: فمن المتوقع عودة الدولة وبشكل كبير في الحياة الاقتصادية، من خلال مساهمتها في منع انهيار الشركات الاقتصادية المتضررة من الغلق نتيجة الحجر الصحي. حيث أجبرت جائحة كورونا العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية الدخول في فترة ركود نظرا للتوقف عن العمل بها، بهذا الصدد فقد أصبحت الدولة ملزمة على ضمان استمرارية القطاعات الضرورية مثل خدمات الرعاية الصحية، إنتاج الغذاء وتوزيعه، توفير الإمدادات اللازمة للمجتمع، دعم الأجور ومساندة باقي الأنشطة الاقتصادية
 - التدخل لإجلاء الرعايا عبر المطارات والمنافذ الحدودية: نظرا للتدابير المتخذة من طرف الدول بغلق جميع المنافذ الحدودية مع الدول المجاورة و توقيف حركة الطيران، فقد أخذت الدولة على عاتقها اتخاذ تدابير إجلاء رعاياها العالقين في المطارات والمنافذ الحدودية. فالجزائر مثلا خصصت رحلات خاصة لإجلاء رعاياها من مدينة ووهان الصينية بؤرة الوباء وباقي دول العالم وهو ما قامت به بعض الدول أيضا كالسعودية.
 - تسارع الدول لتحقيق اكتفائها المحلي: بمنع تصدير المواد الأساسية (كالكمح، الأرز وغيرها من المواد)، و تعزيز الاكتفاء المحلي من المواد الغذائية والاستهلاكية عن طريق دعم الصناعات الوطنية، التنوع في القطاعات الاقتصادية، دعم الإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي في خطوة منها لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.
- 2.2.3 التحولات المالية العامة للدول:**

فبالترزامن مع توسع انتشار الفيروس، وجدت الدول نفسها أمام ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة للحد منه عن طريق توقيف الأنشطة الاقتصادية، الحد من حركة السكان، في المقابل فإن هذه الأخيرة مطالبة بزيادة الإنفاق لمعالجة خلل الدورة الاقتصادية الناتج عن تلك الإجراءات، مع زيادة الإنفاق على القطاع الصحي وفي ظل تراجع المداخيل (إيرادات الضرائب، التحويلات المالية، تراجع أسعار النفط للدول المصدرة، العزلة الاقتصادية وتوقف الحركة التجارية.....). في ظل هذه الضائقة الاقتصادية العالمية، تتوقف قدرة الدول على مجابتهتها على العوامل التالية: (صالح، 2020، صفحة 7)

- غنى أو فقر الدولة
- مستوى التنوع الاقتصادي للدولة
- تمويل الدولة لاحتياجاتها ذاتيا (الاحتياجات المالية، السلع و البضائع الاستهلاكية، الخدمات، الصحة...)

3.2.3 انتشار ظاهرة الفقر والبطالة:

دفعت إجراءات الحجر الصحي المتبعة من قبل دول العالم في غلق العديد من الشركات الاقتصادية وبالتالي النخلي عن العديد من مناصب الشغل، أي أنها قامت بالاستغناء عن خدماتهم وتسريحهم أو اللجوء إلى تخفيض أجورهم في حالة الحفاظ عليهم. الأمر الذي دفع بمنظمة العمل الدولية للتحذير من خطر الوقوع في أزمة فقر تمس العديد من مناطق العالم، كون أن الجائحة تهدد بفقدان حوالي 25 مليون شخص لوظائفهم وهو أكبر مما أحدثته أزمة 2008 (فقدان 22 ملون وظيفة). أما الأشخاص المهديين بالوقوع في الفقر، فستكون في الدول المنخفضة الدخل التي لا يمكنها تأمين إعانات البطالة أو الإعانات الاستثنائية لمواجهة الأزمة، وأن استمرار الأزمة سيؤدي إلى زيادة 2,8 مليون في عدد الفقراء حول العالم. (صالح، 2020، صفحة 10)

الشكل 7: عدد المهديين بالفقر وفقدان الوظائف عقب الجائحة



المصدر: (صالح، 2020، صفحة 9)

4.2.3 انعكاسات الجائحة على العولمة الاقتصادية:

نظرا للجهود المبذولة في الحد من تداعيات انتشار الفيروس، والتي اعتمدت في الأصل على تدابير وسياسات خاصة بكل دولة، حيث أخذت الطابع القومي في مجال التحدي للأزمة، فإنه من المتوقع إعادة النظر في امتداد العولمة وسياسات الاعتماد المتبادل بين الدول (Interdependence)، حيث ساهم تفشي الفيروس في تسليط الضوء على سلبيات العولمة كالانتقال السريع للفيروس، تقاعس وفشل الهيئات والمنظمات الدولية في إدارة أزمة كورونا. فجائحة كورونا ستكون الحدث الأبرز لإعادة صياغة العالم السياسي والاقتصادي نتيجة ظهور الاضطرابات الجيوسياسية المحتملة في العقد المقبل، وسوف يتعمق في أعقابه نموذج جديد للعولمة.

فبداية العولمة كانت مع نهاية الحرب الباردة، أين ركزت على اتفاقيات التجارة الحرة، وبناء سلاسل التوريد العالمية، وخلق وتوسيع الطبقات المتوسطة مع التخفيف من حدة الفقر المدقع، وتوسيع الديمقراطية،

وزيادة كبيرة في الاتصالات الرقمية والتنقل العالمي، وعلى الرغم من ذلك كانت ثمة نكسات كبيرة لها مثل الحروب في أفريقيا والبلقان والشرق الأوسط. (كابلان، 2020) أما المرحلة الثانية للعلومة، فهي تعتمد على تكتل قوى عظمى مع جيوش قوية وسلاسل توريد منفصلة، وكذلك ستشهد صعود الأنظمة الاستبدادية، وتسود فيها الانقسامات الاجتماعية والطبقية التي ولّدت الشعبوية المعاصرة، إلى جانب انزعاج الطبقة الوسطى في الديمقراطيات الغربية. باختصار ستعبر العولمة في مرحلتها الثانية عن الانقسامات العالمية الجديدة والمتجددة. إذا، فتشي فيروس كورونا سيعيد النظر في كل هذه النقاط، لاسيما وأن التصدي للجائحة تبنته كل دولة حسب إمكانياتها وسياساتها الخاصة، من جانب آخر تبرز الصين كإحدى القوى الاقتصادية الصاعدة، ظهرت على مستوى الساحة الاقتصادية العالمية، منذ نهاية السبعينات من ق 20، حينما انتقل اقتصادها من اقتصاد اشتراكي مغلق (مرحلة الاشتراكية مع ماوتسي تونغ ما بين 1976/1949)، إلى اقتصاد رأسمالي منفتح على الشركات والاستثمارات الأجنبية (مرحلة دينغ شياوبين سنة 1978)، المبنية على: (مضان، 2020)

• الولوج والانفتاح على العالم بشكل متوازن مع مصالح الصين،

• تغيير المناهج التعليمية، والبحث في الحصول على التكنولوجيا الحديثة،

وتحديث الصناعات الصّينية، بمعنى آخر التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق

الأمر الذي ساهم في الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الصيني بحوالي 1576 مليار دولار من الناتج الداخلي الخام ومداخيل الصادرات بـ 361.3 مليار دولار ليحتل بذلك المرتبة السادسة عالمياً، و 60 مليار دولار من الاستثمارات الخارجية ليحتل المرتبة الابعة ومعدل نمو اقتصادي تراوح ما بين 7% و 10% سنوياً.

4. الخلاصة:

يعتبر انتشار فيروس كورونا من أصعب الأوبئة التي عرفتها البشرية لحد، فقد أدى إلى الإطاحة بملايين الأرواح البشرية عبر العالم، كما ساهم في توقيف عجلة النشاط الاقتصادي العالمي. الأمر الذي أدى إلى تكبد خسائر مالية طائلة في المجالات الاقتصادية المختلفة عبر جميع أقطار العالم، كما أن العديد من الدراسات والاستشراف تتوقع تغير جذري في نمط الاقتصادي العالمي نظراً إلى:

➤ توقف حركة البضائع والأشخاص وتعطل حركة النقل بكل أنواعه

➤ اعتماد الدول على إجراءات التباعد الاجتماعي.

➤ محاولة كل دولة التحكم في انتشار الفيروس بالاعتماد على سياستها الخاصة.

➤ غلق الحدود بين الدول ومحاولة رسم خطط وبرامج متابعة ومعالجة الفيروس بالوسائل المحلية.

➤ لجوء الدول إلى تحقيق الأمن الغذائي والدوائي لشعوبها بطرقها الخاصة.

➤ تراجع العمل بالسياسات الإقليمية.

بناء على ما خلفته الجائحة من أضرار بشرية واقتصادية، يمكن التنبؤ بخارطة جديدة للعالم، تركز على:

➤ تراجع العولمة الاقتصادية وتغير موازين القوى من الغرب (أمريكا) إلى الشرق (الصين) كون أن هذه الأخيرة هي أول من استطاع تسيير والتحكم في جائحة كورونا.

➤ عودة هيمنة الدولة على اقتصادياتها نتيجة جهودها المبذولة في القضاء على جائحة كورونا.

➤ انكماش التبادل الاقتصادي و انهيار سلاسل الإنتاج ، ومحاولة الدول تحقيق اكتفائها الذاتي.

➤ عودة الصين للهيمنة على الاقتصاد العالمي نتيجة دورها المحوري في مواجهة كورونا.

➤ إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نتيجة انهيار الأسواق العالمية.

5. المراجع

1. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، عالما المترابط، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2019، ص6
2. فتح الرحمن يوسف، الاقتصاد العالمي مرحلة الصدمة مع تزايد وتيرة تداعيات كوفيد19، على صفحة الشرق الأوسط بتاريخ 2020/03/13، تاريخ الاطلاع 2020/03/30: <https://aawsat.com/home/article/2177366>
3. أبو أسامة الرب، كورونا جائحة وصف غريب ومرعب فهل حان وقت الهلع، على صفحة الجزيرة بتاريخ 2020/03/11، تاريخ الاطلاع 2020/11/30، [/https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2020/3/11](https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2020/3/11)
4. البث الحي للجزيرة، كورونا آخر الأرقام والإحصائيات، بتاريخ 2020/03/03، تاريخ الاطلاع: 2020/03/03 aljazeera.net/news/politics
5. انظر في ذلك:
- أخبار قوقل، خريطة انتشار فيروس كورونا عالميا، بتاريخ 2020/04/01، تاريخ الاطلاع 2020/04/06: <https://news.google.com/covid19/map?hl=ar&gl=EG&ceid=EG:ar>
- جون بلودورن سانديري & غيتا غويناث & داميانو، رؤية مبكرة لتأثير الجائحة على الاقتصاد في 5 رسوم بيانية، على صفحة صندوق النقد الدولي، بتاريخ 2020/04/06، تاريخ الاطلاع 2020/05/01: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/06/blog-an-early-view-of-the-economic-impact-of-the-pandemic-in-5-charts>
6. أخبار الأمم المتحدة، كورونا، على صفحة الأمم المتحدة بتاريخ 2020/04/03، تاريخ الاطلاع 2020/04/03: <https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052552>
7. تقرير صندوق النقد العربي، أفاق الاقتصاد العربي أبريل 2019، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص10

8. مروة الغول، كورونا وحرب الأسعار يقودان النفط للانهايار وسعر البرميل يصل لـ 20 دولار، على صفحة اليوم السابع، بتاريخ 2020/03/30، تاريخ الاطلاع 2020/04/04: <https://www.youm7.com/story/2020/3/30>
9. انظر في ذلك:
- BBC اقتصاد، فيروس كورونا: أسعار النفط في أدنى مستوياتها خلال 18 عاما، على صفحة بي بي سي نيوز، بتاريخ 2020/03/30، تاريخ الاطلاع 2020/04/04: <https://www.bbc.com/arabic/business-52096355>
- الحرة اقتصاد، أدنى مستوى منذ 17 عاما... أسعار النفط تنهار، على صفحة الحرة، بتاريخ 2020/03/30، تاريخ الاطلاع 2020/04/04: <https://www.alhurra.com/business/2020/03/30>
10. الجزيرة اقتصاد، أدنى سعر في تاريخها... نفط سلة الأوبك يهبط لأقل من 17 دولار، على صفحة الجزيرة البث الحي، بتاريخ 2020/04/02، تاريخ الاطلاع 2020/04/04: <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness>
11. انظر في ذلك:
- أخبار الأسواق، هل حان وقت معاكسة النفط والاستفادة من الهبوط: كيف تتداول؟، على صفحة investing.com، بتاريخ 2020/04/01، تاريخ الاطلاع 2020/04/04: <https://sa.investing.com/analysis/article-2004>
- أسواق الطاقة، عقود الفروقات السعرية للنفط الخام WTI، على صفحة trading view، بتاريخ 2020/04/01، تاريخ الاطلاع 2020/04/04: <https://ar.tradingview.com/symbols/USOIL>
12. جهاد أزور، جائحة كوفيد19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا: صدمة مزدوجة تضرب المنطقة، على صفحة صندوق النقد الدولي، بتاريخ 2020/03/24، تاريخ الاطلاع 2020/04/04: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020>
13. أولير كفاية، كورونا يعزل العالم وخسائر فادحة تضرب شركات الطيران، على صفحة INDEPENDENT بالعربية، بتاريخ 2020/03/15، تاريخ الاطلاع 2020/03/29: <https://www.independentarabia.com/node/102591>
14. المنظمة العالمية للسياحة، تقييم أثر تفشي فيروس كوفيد19 على السياحة الدولية، الصفحة الرسمية للمنظمة، بتاريخ 2020/03/05، تاريخ الاطلاع 2020/03/30: <https://www.unwto.org/ar/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism>
15. خالد شبيب، تأثيرات كورونا... قطاعات اقتصادية تعاني ونسب البطالة ترتفع، على صفحة TRT بالعربية، بتاريخ 2020/03/26، تاريخ الاطلاع 2020/03/30: <https://www.trtarabi.com/now>
16. على بهزاد، تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي، على صفحة الشرق، بتاريخ 2020/03/15، تاريخ الاطلاع 2020/05/01: <https://al-sharq.com/opinion/15/03/2020>
17. محمد محمود السيد، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا، على صفحة المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ 2020/03/25، تاريخ الاطلاع 2020/03/30: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5423>
18. منظمة العمل الدولية، كوفيد19 يسبب خسائر مدمرة في ساعات العمل والوظائف، الموقع الرسمي للمنظمة، بتاريخ 2020/04/07، تاريخ الاطلاع 2020/04/20: https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_741036/lang--ar/index.htm

19. سارة عبد العزيز سالم، مستقبل اقتصادات صناعة الأدوية في ظل أزمة كورونا، على صفحة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ 2020/04/19، تاريخ الاطلاع 2020/04/25: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5528>
20. CNN بالعربية، ماهي القطاعات المتوقع نموها في ظل أزمة كورونا؟، الموقع الرسمي لـ CNN، بتاريخ 2020/04/01، تاريخ الاطلاع 2020/04/20: <https://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/01/growing-sectors-during-coronavirus>
21. محمد بدوي، تأثير فيروس كورونا على البيئة، على صفحة Agri2Day.com، بتاريخ 2020/04/10، تاريخ الاطلاع 2020/04/20: <https://www.agri2day.com/2020/04/12> -د- محمد-بدوي-تأثير-إنتشار-فيروس-كورونا
22. ريم عبد المجيد، كورونا وتغير المناخ... هل يوجد تأثير متبادل؟، على صفحة المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ 2020/03/08، تاريخ الاطلاع 2020/03/10، <http://www.acrseg.org/41521>
23. انظر في ذلك:
- أحمد عبد الحليم حسن، اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورونا، دراسات خاصة، سلسلة غير دورية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2020، ص4
- علي صلح، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي ما بعد كورونا، دراسات خاصة، سلسلة غير دورية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2020، ص5
24. كابلان، هشاشة النظام... هل تنهي جائحة كورونا العولمة التي نعرفها أم تدخل مرحلة أخرى؟، الموقع الرسمي للجزيرة، بتاريخ 2020/04/21، تاريخ الاطلاع 2020/04/29: <https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2020/3/21>
25. العربي بنرمضان، فيروس كورونا في ظل نظام عولمة الأبعاد السياسية والاقتصادية، على صفحة الأوان، بتاريخ 2020/04/13، تاريخ الاطلاع 2020/04/20: <https://www.alawan.org/2020/04/13>